

فَتَاوَى الْمَبَانِي

فتحننا هذا الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة ، اذ لا يسمع اناس عامة ، ونشترط على السائل ان يبين اسمه ولقبه وبلده وعمله (وظيفته) وله بمسء ذلك ان يرمز الى اسمه بالحروف ان شاء ، واننا نذكر الاسئلة بالتدريج غالباً وبقا قدمنا متاخرا لسبب كهاجة الناس الى بيان موضوعه وربما أجنبنا غير مشترك للكل هذا ، ولن يعرضي على سؤاله شهر ان او ثلاثة ان يذكر به مرة واحدة فان لم نذكره كان لنا عهد وصحيح لا نفضاله

﴿ أوراق اليانصيب وسندات المصارف ﴾

(س ١) من بورت سودان لصاحب التوقيع

حكيم الاسلام وفيلسوف الانام مربى الأمة ومرشدها وغرة عصرها وعالمها سيدي المرشد السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار القراء نفني الله بعلومه آمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أما بعد فقد جعني وجماعة من نباء بورت سودان وفضلائها مجلس انعقد بمنزل فضيلة قاضيها الشرعي لسماع درس التوحيد وبهذه أخذنا تتجاذب اطراف الحديث الذي وصل بنا إلى تحليل أو تحريم أوراق اليانصيب وطال الجدل في هذا الموضوع وانقسمنا إلى قسمين

قسم منا حرما من أولها لآخرها سواء في ذلك سندات سكة حديد تركيا (الرومالي) والبنك العقاري جديدها وقديما

واقسم الآخر فصل في الموضوع حيث حرم كل الأوراق ما عدا سندات البنك العقاري وسكة حديد تركيا فقال بالحل فيها إلا انه لم يجزم بهذا القول واشترط في أوراق البنك العقاري عدم أخذ (الكبون) أي الربح السنوي

وبالنسبة لكوننا لم نوفق للفصل في هذا الموضوع نهائيا قررنا على الاستعلام من حضرتكم وأخذنا لكم في هذا الموضوع للاهتداء بهديكم وكلفوني أن أسألكم عن رأيكم في هذا الموضوع وأرجو أن يرشدنا في هذا

الموضوع أرشدكم الله والفصل فيه ليحق الحق ويبطل الباطل ان الباطل كان زهوقا
 كما اني أرجوكم إن كان سبق لسيادتكم التكلم عنه في مجلدات غابرة ان
 تحييوني عليه وأكون ممنونا لو تفضلتم بالإجابة في أول عدد لأهميته عندنا والسلام
 عليكم ورحمة الله وبركاته
 كاتبه

أحمد كرم

أحد قراء المنار

(ج) افتينا في المنار من قبل (ص ٤٧ م ١٠) بأن اليا نصيب من القمار المحرم لما
 فيه من الضرر الظاهر فان المقامر يضع ماله لتوهم الربح وقد فصلنا القول في ضرر الميسر في
 تفسير قوله تعالى « ٢١٩: ٢ يسألونك عن الخمر والميسر » فليراجع في (ص ٣٢٩ ج ٢)
 من التفسير . واما مثل سندات البنك المقاري فهي نفسها ليست من « اليا نصيب »
 وان كان يعمل لها « يانصيب » بل هي ضرب من ضروب التجارة لأن لها أثمانا
 كأثمان سهام الشركات المالية تزيد وتنقص وتشبه من جهة أخرى الدين بربح قابل
 لأن صاحب المال يأخذ عليه كل سنة ربحا « كوبون Coupon » ولكنها خالية من ضرر
 القمار لأنه ليس فيها إضاعة مال محقق لربح متوهم ومن ضرر الربا المبرر عنه بقوله
 تعالى في خاتمة آيات الربا « لا تظلمون ولا تظلمون » وهي مع ذلك مشكلة والظاهر
 من اقوال الفقهاء وقواعدهم انها غير جائزة لذاتها ولا يمكن بعضهم يميز ذلك في غير
 دار الاسلام أو مع الحريين لأن التزام العقود الاسلامية إنما يجب في البلاد التي
 يحكم فيها الاسلام ولهم في ذلك تفصيلات كثيرة (راجع ص ٦٣٩ م ٧ و ص ٢٦٨
 و ٢٩١ و ٥٩٠ م ٨)

ثم ان الفقهاء قد جعلوا الشرع العملي قسما من عبادات ومعاملات فالمعاملات
 ليس فيها امور تصدقية بل كلها معقولة المعنى منطبقه على مصالح الناس ومنافعهم ودفع
 المنار عنهم فلا يحرم منها الا ما هو ضار بفاعله أو بغيره وما يترضى به الناس من
 المعاملات من غير غش فلا يحرم عليهم الا انه اذا كن من شأنه ان يضر لا يلزمهم
 القضي ما كانوا يراضوا به اذا هم اختلفوا بهد ذلك ونحوه كما لا يفتيهم المقتي بوجوده
 شرعا فقد جاء في الآثار الصحيحة عند البخاري وغيره ان المقرض اذا اعطى افضل مما

أخذ أي كيفاً أو كماً فلا بأس بذلك ما لم يشترط ذلك أي يجعل حقا شرعياً . وهذا في الربا الذي هو اغتلاظ المحرمات المتعلقة بالمعاملات المالية فإذا اعطي صاحب سندات البنك العقاري مالا من البنك قدر يجه بالسحب برضى اصحاب البنك فإنه لا يظهر لي ان أخذه محرم عليه ولا سيما اذا كان اصحاب البنك من الاجانب الذين لا يلتزمون أحكام شرعنا من انفسهم ولا توجد حكومة اسلامية تلزمهم العمل بها ولا يظهر لي ان هذا من القمار الا بالنسبة لمن يشتري أوراق السحب التي تباع في الأسواق والشوارع لأن هؤلاء يضيعون اموالهم على التوهم واما اصحاب السندات فان اموالهم محفوظة لهم لا يضيع منها شيء والله اعلم واحكم

﴿ دين المستقبل وهل يكفر من له رأي فيه ﴾

(س ٢) من بغداد لصاحب التوقيع الذي عبد الينا بكتان إسه

حضرة سيدي المحترم محمد رشيد رضا افندي أدام الله مجده

أما بعد فقد جئت طالبا من فضلكم نشر سؤالي هذا على صفحات (المنار) الأغر وسرد جوابه بما ينراى لكم لأن الأمر أشكل في بغداد والاقوال تضاربت فجئت طالبا فتواكم ولكم الأجر

إن أحد الكتاب نشر مقالة في جريدة بغداد في عددها الأول وقتل فيها : ان حضرة السيد البكري نقيب أشرف مصر قال سألت الشيخ جمال الدين الافغاني عن دين البشر في المستقبل فأجابني بقوله تعالى « إن الذين آمنوا والذين هادوا وال نصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » (١) فقام بعض المدعين للعالم وقال

(١) المنار : سمعنا هذه المسألة من البكري وقال أمامنا إن السيد قال له اقتشوا

هذه الآية على هرم الجيزة الى أن يجيء المستقبل فيفسرها . وليراجم في المنار ما قاله الاستاذ الامام في تفسيرها

ان هذا الناقل الذي نشر المقالة قد كفر وخرج من دين الاسلام وطلب من الحكومة مجازاته وهو القتل كفراً لا حدا والعباد بالله ثم وكل الأمر الى أربعة من المدرسين وهذا الكفر معهم خامس فاما أحدهم فقال إن الرجل ناقل وليس عليه شيء من دون ان يعنى البحث في أصل الموضوع فرفضوا قوله واجتمع الأربعة على انه يجب تعزير هذا الناقل تعزيراً شديداً وقدموا قرارهم هذا المعدلة ولا ندرى ما سيكون منه فنرجوكم تدقيقى هذا البحث باطرافه بحق قائله وناقله والحاكين فيه ليتضح الحلال خدمة للوطن والدين والأمة دامت أفضالكم
الامضاء

غيور واثقو للدين

(ج) لا وجه للقول بكفر هذا الناقل ، ولا ذلك القائل ، ولا بتعزير من يرى ذلك الرأي سواء كان خطأ ام صوابا والظاهر أن أولئك العلماء لم يفهموا معنى سوال البكري ولا جواب الافغاني لأنهم لم يفكروا في مثل هذا البحث ولا في سببه لا لبلادة في أذهانهم ولا لجهلهم باللغة التي عبر بها القائل والناقل . نعم ان المشتغلين منا بالفقهيات ، الجامدين على التقاليد والمادات ، كثيرا ما يتجربون على التكفير ، بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ، واضن ان من ذكرتم من علماء بغداد ، لو فهموا معنى السؤال والجواب ، لما خطر في بالهم ان يعدوا القول به ذنبا ، فضلا عن ان يعدوه كفرا .

يقول كثير من علماء الاجتماع إن البشر في مجموعهم يسيرون الى الكفر والإلحاد عاما بعد عام وان هذا السير ينتهى بترك الأمام كلها للدين بعد قرون كثيرة اوقليلة ومن هؤلاء القائلين بهذا الرأي من هو متدين بالاسلام ومنهم من هو متدين بغيره ومنهم من هو ملحد لا يدين بدين

ويقول آخرون ان البشر لا يمكن ان يستغفوا عن الدين ولا عبرة بما تراه في هذا الوقت من كثرة الكافرين فلا بد ان يبقى الناس متدينين وان يقولوا مختلفين في الدين ويذهب آخرون الى انه لا بد ان يسود في المستقبل دين يكون عليه أكثر البشر وهل يكون ذلك دينا جديدا ام أحد الأديان الحاضرة بعد تنقيحه وتطبيقه على حال الناس في المدينة المستقبلية ؟ انهم مختلفون في هذا وسمعت الاستاذ الامام

يقول أكثر من مرة أنني اعتقد منذ عشرين سنة أن دين المستقبل هو الإسلام ولي على ذلك أدلة اجتماعية وأدلة عقلية كالإعود الإلهية بإظهاره على الدين كله وهو عندي في مرتبة اليقين . ولا يخفى أن أصول الدين الإلهي الحق التي دعا إليها جميع رسل الله هي الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح . والكتاب والسنة تفصيل لهذه الأصول . وعبارة السيد جمال الدين مجملته فلا يدري رأيه كراي تلميذه الأستاذ الإمام ويريد بالأصول المجملته في الآية ما هو مفصل في غيرها من الآيات أم يريد أن البشر لا يتفقون على تفصيل الإسلام ولا غيره وإنما يستقر رأيهم على تلك الأصول المتفق عليها ويتركون لكل فرد رأيه واجتهاده في تفصيلها؛ الله اعلم بتفصيل رأيه ولكن الذي يجب الجزم به أنه لا يجوز أن نكفروه ولا أن نفسقه برأيه لأنه لا علاقة بين مثل هذا الرأي وبين قوة الإيمان وصحة الإسلام بل لا يجوز أن نقول بكفر من يرى أن البشر يتركون كل دين ولا بتعزيره أو لونه على ذلك . فليتق الله علمائنا في المسلمين وليعلموا أن عاقبة هذا التشديد والجرأة منفرة عن الإسلام وإنما يوشك أن تفضي إلى ما لا يحبون لأنفسهم ولا لدينهم

أما المدلية فلا أدري ما هي علاقتها بأراء الناس وافكارهم فإذا كان رجال المدلية في بغداد كمن ذكرتم من العلماء فهما لهذه المسألة وكان رأيهم في العقوبات القانونية ، كراي أولئك الفقهاء في العقوبات الشرعية ، فياحسرة على بغداد ، فانها لا تزال ترسف في قيود الجهل والاستبداد ،

﴿ تعدد صلاة الجماعة في وقت واحد ﴾

(س ٣) من بغداد لصاحب التوقيع

حضرة سيدي الفاضل صاحب مجلة المنار دام فضله

اتفقت أقوال العلماء على أن لا فرق بين أقوال الأئمة الأربعة المجتهدين وضوان الله عليهم وانهم تجتمع السنة والجماعة ولكن مع الأسف نرى في أغلب جوامع بغداد تقام للصلاة جماعتان حنيفة وشافعية في آن واحد وكل يصلي بصلاته بحيث

لا يكاد يميز السامع بين تكبير إمام وآخرفا القول في ذلك ؟ واغرب منه ان يقوم مع وجود الامامين امام ثالث حنفي ويصلي بالناس مع ان صف الجماعة المقتدين به متصل كمال الاتصال بصنف المصلين خلف الشافعي بحيث لا يمكن معرفة الحد الفاصل بين الجماعتين قط . وبعد تمام صلاتها تقام جماعة حنفيه أخرى ؛ فإ القول في الامامين الاولين على ان الشافعي واتب والحنفي فضولي والحنفي الذي يصلي أخيرا واتب ؛ أرجوكم دفع هذا الالتباس ولكم الاجر
الامضاء

مسلم لا يجب تفرقة الاسلام

(ج) ان تعدد الجماعة في وقت واحد بدعة مدمومة لاسبب لها فيما نعلم إلا جعلها وسيلة للمرتبات التي يأخذها أئمة المساجد من الاوقاف أجرة على الامامة وفي هذه الاجرة ما فيها . ولا التباس في المسألة فنحتاج إلى إزالته لان هؤلاء المفرقين لا يقولون ان إقامة جماعتين فأكثر في مسجد واحد في وقت واحد مشروع فردد عليهم . ولا يرجح ان يترك هؤلاء الأئمة ذلك باختيارهم الا بأحد أسباب ثلاثة (١) علم أولئك الأئمة بالسنة والحرص على اتباعها (٢) رغبة المأمومين عن التعدد كأن يقبض الله لهم من يعلمهم ان أمتنا أمة واحدة وديننا واحد حرم الله علينا التفرق فيه بمثل قوله « أقيموا الدين ولا تفرقوا » وان سلفنا الصالحين ما كانوا يقيمون جماعتين أو جماعات في وقت واحد مع مخالفة بعضهم لبعض في بعض الفروع الاجتهادية كما عليه الشافعية والحنفية وغيرهم ، وأن هؤلاء اختلف ما تفرقوا عن الجماعة إلا لاجل الدنيا . فاذا علم العامة ذلك لا يباشرون ان يصلوا مع الجماعة الاولى في كل وقت ، ولكن هذا أبعد مما قبله لان علماءنا أنهمأوا تعليم العامة دينهم وصار أكثرهم يكتفي من خدمة الدين بتكفير من يخالف رأيه أو هواه من المسلمين ، فحسبنا الله ونعم الوكيل . (٣) أن يصير للمسلمين رياسة دينية محترمة عند الحكومة وعند الناس يوكل اليها الفصل في أمثال هذه المسائل كأن يجعل ذلك من شأن المفتي ، فان قيل إن الدين الاسلامي لا رياسة فيه كتخيره من الأديان قلنا لا نفعتي ان يكون له رؤساء يسيطرون على الناس في دينهم بل رؤساء يُحترمون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك من أمر الدين المتفق عليه ،

﴿ منع غير المسلمين من سكنى الحجاز ﴾

(س ٤) من الخواجة إلياس لطف الله بو سليمان بينوغستا (الأرجنتين)
 حضرة العلامة العامل والأستاذ الكامل السيد محمد رشيد رضا أدامه الله
 بخضوع واحترام أقدم كامل الواجبات لشخصكم الشريف وارجو من
 سيادتكم الافادة إذا كان منع غير المسلمين من الدخول إلى أرض الحجاز
 المقدسة هو أمر ديني مقرر في الكتب الشريفة المنزلة أو في الحديث الشريف أم
 هذه عادة وفي الخليلين ارجوكم إذا لم يكن من مانع ان تكرموا بالابضاح في احد
 اعداد مناركم المير ولسم جزيل الفضل والمعروف . قال سعادة الشيخ علي يوسف
 صاحب المؤيد الاغر في عدد ٥٥٦٧ ما معناه ان المهندسين العثمانيين في سكة
 حديد الحجاز انفردوا بالعمل كله من العلاء إلى المدينة لعدم جواز دخول غير المسلم
 أرض الحجاز . اختتم بتكرار رجائي والله يدبكم مرجعا في جميع الامور كي تستنير منكم
 ومن مناركم العموم سيدي

(ج) روى أحمد والبخاري ومسلم من حديث ابن عباس قال اشتد برسول
 الله صلى الله عليه وسلم وجهه يوم الخميس وأوصى عند موته بثلاث « اخرجوا
 المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم » ونسبت الثالثة
 والذي نسي الثالثة هو سليمان الاحول وهي النهي عن اتخاذ قبره وثنا أو تجهيز
 جيش أسامة

وروى أحمد ومسلم والترمذي وصححه عن عمر انه سمع النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول ولا تخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا ادع فيها إلا مسلما
 وروى أحمد من حديث عائشة قالت : آخر ما عهد به رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان لا يترك بجزيرة العرب دينان . وروى أحمد أيضا والبيهقي من حديث أبي

عبيدة ابن الجراح قال آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم «أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب»

وذكر الخافظ ابن حجر في كتاب الجهاد من شرحه للبخاري ان الجمهور على ان الذي يمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الحجاز خاصة قال وهو مكة والمدينة واليمامة وما والاها لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم جزيرة العرب لاتفاق الجميع على ان الذين لا يمنعون منها مع انها من جملة جزيرة العرب . أقول قال في القاموس : جزيرة العرب ما أحاط بها بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات أو ما بين عدن أيمن إلى اطراف الشام طولا ومن جدة إلى ويف العراق عرضا . والذي جرى عليه العمل هو إخراج غير المسلمين من الحجاز ففي صحيح البخاري ان عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز . وذكر يهود خيبر فقال أجلام عمر إلى تيماء وأريحاء . وجعل بعضهم حديث أبي عبيدة مخصصا لتصريحه بلفظ «أهل الحجاز» وقال بعضهم انه لا يصلح مخصصا

وليس من غرضنا هنا تحقيق الخلاف وتحرير الدلالة وإنما قول ان الحجاز هو الذي نفذ فيه الامر وجرى عليه العمل فهو عند المسلمين كالمسجد ولا يشاركون في مساجدهم الا من دان بدينهم وشاركهم في عبادتهم . وهذا التخصيص على كونه دينيا يتعلق بسياسة الاسلام فانه لما فيه من التساهل مع المخالفين لا يستغني أهل عن بقة خاصة بهم لا يزارحهم فيها غيرهم يأرزون اليها عند إلقاء الحوادث ومطاردة الكواثر . وليس الحجاز مما يصلح لكسب الدنيا والتمتع بزيتها فما منع غير المسلمين الا من مكان لاحظ لغير المسلم فيه الا ان يريد مزاحمته أو الاقيات عليه في خاصة دينه . وقد بين المحققون ان حكم الاسلام في مكة انها وقف للمسلمين عامة . قال ابن القيم : وأما مكة فان فيها شيئا آخر يمنع قسمها ولو وجبت قسمة ما عداها من القرى (اي التي تفتح عنوة) وهي انها لا تملك فانها دار النسك ومتعبد الخلق وحرم الرب تعالى الذي جعله للناس سواء العاكف فيه والباد ففيه وقف الله على العالمين وهم فيه سواء ومني مناخ من سبق قال تعالى «٢٢:٦٥ ان الذين كفروا ويصنون

عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والبادء — الى ان قال — فالحرم ومشاعره كالصفا والمروة والمسعى ومنى وعرفة ومزدلفة لا يختص بها أحد دون أحد بل هي مشتركة بين الناس اذ هي محل نسكهم وتمددهم فهي مسجد من الله وقته ووضعها خلقه » الخ

ثم ان لسائر ارض الحرمين احكاما خاصة فلا يحل صيدها ولا يحتل خلاها فمن هنا يعلم ان منع غير المسلمين من سكني بلاد الحجاز ليس هو الحكم الذي يختص به وحده هذه البلاد . واما دخولها لغير السكني ففيه أقوال اصحابنا عندنا قول الشافعي انه لا يمكن غير المسلم من دخول ارض الحرم الا باذن الامام لمصلحة المسلمين . على ان المشهور في مذهبه انه يجوز لغير المسلم دخول مساجد المسلمين باذن اي مسلم لا يختص بالامام الاعظم ولا يقيد بالمصلحة العامة . وقال بعض العلماء يجوز دخولهم ما عدا المسجد الحرام والحجاز

(الزكاة في القراطيس المالية « الانواط »)

(س ٥) من الشيخ محمد بسيوني في (سميس برنيو)

حضرة الاستاذ الحكيم الشيخ العظيم سيدي السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار الغراء متعني بوجوده أمين .

وبعد أهديكم ازكى التحية والاحترام أرجو من فضيلة سيدي الجواب عن هذا السؤال . لا زلم مشكورين .

ما قولكم في الانواط هل تجب فيها الزكاة أم لا ؟ وما الصلة في وجوبها أو عدمه اقتوني سيدي بالقول الصحيح المعتمد مأجورين .

(ج) ينال في الفتوى ٢٨ من المجلد العاشر (ص ٥٣٩) ان القراطيس المالية التي تسمى (بنك نوت وانواط) من قبيل النقود الذهبية . وفي الفتوى الاولى من المجلد الخامس كلام في الخلاف فيها واعتماد كونها من قبيل النقد لا عروض التجارة وكون الزكاة تجب فيها والربا يحصل بها فليرجع الى ذلك ولو قلنا ان الزكاة لا تجب

١٠٠ حديث من آذى ذميا - الدخان بمجلس القرآن (المارح ٢ م ١٢)

في هذه القراطيس لا يمكن للغني الذي يملك ألوف الألوف من الذهب أن لا يودي زكاة قط ولا يبيع الربا بسهولة في أكثر معاملات المصارف (البنوك)

﴿ حديث من آذى ذميا ﴾

(س ٦) من محمد افندي احمد شمس بالاسكندرية

ملخص السؤال انه اطالع على خطبة للشيخ بشير الغزي العالم الحلبي الشهير فرأى حديثا لم يطرق سمعه وهو « من آذى ذميا فانا خصمه ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة » وسأل عن تخريجه لياهي بتساهل الاسلام فيه

(ج) الحديث أورده السيوطي في الجامع الصغير وعزاه الى مصعب الطبراني الاوسط و اشار الى انه حديث حسن . وفي معناه أحاديث أخرى في الوصية بالذميين والمعاهدين منها حديث عبد الله بن عمرو عند احمد والبخاري والنسائي وابن ماجه « من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة وان ريحها ليوجد من مسيرة اربعين عاما » وحديث علي عند الحاكم « منغني ربي ان اظلم معاهدا ولا غيره » والاسلام يأمر بأكثر من ذلك فقد قالوا انه يجب على المسلمين اطعام الذمي عند الضرورة ويستحب مع غيره الضرورة كما يجب حمايتهم والدفاع عنهم ولو بمحاربة المعتدي عليهم

﴿ شرب الدخان في مجلس القرآن ﴾

(س ٧) من الشيخ ابراهيم حسين بهوارة عدلان (الفيوم)

حضرة العلامة الكامل والاساذ الفاضل صاحب مجلة المنار القراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته سيدي ومولاي : جرى الخلاف بين طائفة من أهل العلم في حكم التدخين أي شرب الدخان في مجلس تلاوة القرآن الشريف فمنهم من حرّمه ومنهم من جوزّه مع الكراهة مراعاة للآداب ولم يذعن احد الطرفين

قول الآخر وحيث ان سيدي ممن يرجع اليه في فصل الخلاف فقد حورت هذا
لفضيلتكم راجيا التفضل بالجواب مبسوطا في العدد الآتي في مجلتكم مؤيدا بالتحجج
الأقناعية بدون احالة على ما نشرتموه سابقا في المجلة لاجاله ولصعوبة الشرح عليه الآن
على مثلنا ولفضيلتكم جزيل الشكر

(ج) قد بسطنا الكلام على هذه المسألة في الفتوى ٧٦ من المجلد
السابع (ص ٥٣٧) وحاصل رأينا فيها أن شرب الدخان في مجلس القرآن يعد محظورا إذا
كان العرف العام ينده من إساءة الأدب والأوجب على كل امرئ مراعاة ما يعتقد
وتعلمن اليه نفسه مع الاحتياط في التزام الأدب . وان الجرأة على التحريم من
أكبر الجنايات على الدين إذا لم يكن الدليل عن الشارع واضحا نصا أو دلالة ولا
نص في مسألتنا ولا دليل إلا ما يقال في مسألة الأدب وهو شيء يتعلق إما بالعرف
وإما باعتقاد الشخص وهو ما اعتمدنا عليه من قبل وما نقوله الآن والله أعلم

— (احتمال ساعة الذهب وليس طاعة) —

(س ٨) من كتاب الشيخ عبد المصنف أبي عوف بدقته (السودان)

أرجوكم إفادتي بوجه السرعة على صفحت مجلتكم الفراء عن حكم لبس الساعة
التي داخلها شيء من الذهب وكذا الخاتم ومقدار ذلك الذهب أعني سيار ١٢ او
اقل ولكم الشكر

(ج) في الفتوى ٥٧ من فتاوى المجلد السابع (ص ٤١٩) تفصيل لمسألة
التحلي بالذهب واستعماله ومنه بعد ذكر الأحاديث الواردة في المسألة والبحث
فيها دوجمة القول انه ثبت في الصحيح النهي عن الأكل والشرب في أواني
الذهب والفضة مع الوعيد والنهي عن التعمم بالذهب وفي حديث مسلم انه شبهه
بجمرة من نار ولم أره في المتقى . واما مذاهب العلماء فيها فقد حمل الأقول النهي
على التنزيه دون التحريم وذهب داود الى تحريم الشرب في أواني التقدين وإباحة
ما عداه من أنواع الاستعمال وقاس كثير من الفقهاء غير الأكل والشرب عليها

حتى حرم الشافية اتخاذ الأواني وان لم تستعمل « ثم بحثنا في علة ذلك واختلافها باختلاف الزمان . وذكرونا في آخر الفتوى ان الاحتياط أن يجتنب المسلم ما ورد به النهي الصريح ويراعي المصلحة فيما وراء ذلك بحسب اجتهاده مع الأخلاص . وراجع التفصيل ان شئت (في ص ٤٢١ - ٤٢٤ م ٧) والظاهر ان المراد بالذهب في النهي ما يسم التبر الخالص والمزيج من الذهب وغيره ما سمي ذهباً ويحتمل ان يقاس الذهب على الحرير عند من يقولون ان الثوب المحرم منه هو ما كان ابريساً خالصاً أو ما كان الابريسم هو الغالب فيه وزناً أو نسيجاً . واتي اعتقد ان استعمال الساعة الذهبية انما تحرم إذا كان فيها إسراف أو مخيلة وكذا غيرها مما لا نص في النهي عنه والأقرب مباح او مكروه في الأكثر والله أعلم

﴿ رابطة النقشبندية ﴾

(س ٩) من ع . ب . ح في ستغافوره

حضرة الفاضل صاحب المنار بمصر

نحن معاشر اهل الطريقة بهذه الجهات قد عثرنا على فتواكم في رابطة اهل الطريقة فحمدنا الله على صنيعكم وما ايدهم طريقتنا بقولكم (يمكن للمريد العارف بعقيدة الاسلام ان يجمع بين التوحيد وبين تحمّل شيخه - الى أن قلتم - فمثل هذا لا يعد مشركاً لشيخه مع ربه) ونحن فآله اللد عرفنا بعقيدة الاسلام وان احضارنا صورة شيواً عند ذكر الله لانه من آكد الآداب والاستمداد منه هو استمداد من النبي صلى الله عليه وسلم وقلبه يحاذي كلنا الى صاحب الطرق نبينا محمد (ص) وقلبه (ص) دائم التوجه الى الحضرة الالهية كما هو مقرر في كتب الطريقة وقد عمل بالرابطة اولياء الله الصالحين ونحن من مشيبيهم وشيبي النبي (ص) وسلسلة طريقتنا متصلة بهم والى حضرة النبي (ص) فكيف يقول عمود الامام بستغافوره ان الرابطة بدعة لم يعمل بها النبي ولا اصحابه ولا التابعين بل قال الرجل ان اختراع الرابطة لم يكن في عهد الامام الثوري وعبد الوهاب ثم لم يرد القائل الجليلي فهل يتصور ان

كبار العلماء القائلين بالرابطة اخطأوا فيها وهذا المدعي واضرا به مصيون فيتركهم الناس ويتبعون المدعي واضرا به كلاً ثم كلاً وقد تجرأ المدعي على أهل الطريقة قال ما معناه: ومن قال ان الدين الاسلامي يأمر بالرابطة فهو كاذب من خطيب سببس لان ذلك الخطيب وغيره قد نشروا ردوداً على مجلة الامام بالجرائد ومن قول ذلك الخطيب ما معناه حيث ان الامام قد انكر الرابطة وقال انها بدعة لم يأمر بها الدين بل هي ممنوعة وجبت عليه التوبة ووجب عليه اعلان توبته بمجلته وبالجرائد التي كتب فيها مسألة الرابطة لئلا يفترا الناس بقوله في الدين اه وزجر من المنار بسط الجواب هل هي بدعة ممنوعة ام لا

(ج) قد علم من جوابنا السابق ان الرابطة لم يرد فيها شيء من كتاب ولا سنة نبوية وانها ليست من أعمال الدين فيطالب كل مسلم بها ويهد مقصراً في دينه اذا ترها وينكر عليه اذا انكرها كما يهد مبتدعا اذا فعلها . وانما هي طريقة في تربية النفس كغيرها من الطرق التي استحدثها الناس في التربية والتعليم واستفادوا منها بالتجربة ما كان عوناً لهم على مقصدهم فمن قال ان الدين يثبتها أو ينقها لذاتها فهو مخطئ . لأنه ليس فيها نص ديني ومثله كمثل من يقول ان طريقة كذا في التعليم مطلوبة أو ممنوعة ديناً . نعم ان ما استحدثه الناس من طرق التربية والتعليم قد يخل عرضاً بأمر من أمور الدين فيكون محظوراً ديناً لذلك العارض كما اذا اعتقد المرید ان شيخه يملك بالرابطة نفعه أو ضرره وهدايته أو شدة أو غوايته وضلاله .

واعلم يا أخي في الدين وانظر بقية تلك الاستطاعة ان تصدق عن الرابطة الا اذا قلت اننا لا نتخذها ديناً وحينئذ لا بأسك كوما بدعة لان البدعة بما تكون ضلالة اذا كانت في الدين وأما البدعة في غير الدين فمنها الحسين ومنها تقبيل كفايواخذ من حديث مسلم « من سن سنة حسنة غلبه أجرها وأسر من عمل بها إلى يوم القيمة » ومن سن سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيمة . ومن سن سنة سيئة لا حسنة انقطاع الوحي ان يسن في القرنين شيئاً وانما هي السن . ومن سن سنة سيئة في تربية وتعليمهم وسياسةهم وسائر معاشهم التي تنافي عن الدين والسنن والشرع يمكن ما يرضونهم

في دينهم لا يعد حكما دينيا يطالب به الناس على انه دين لان شارع الدين هو الله تعالى على لسان رسله عليهم الصلاة والسلام ولا شرع بعد انقطاع الوحي وختم الرسالة ثم اعلم ان عمل بعض الصالحين بالرابطة لا يدل على انها من الدين لانه لم يقل أحد من أئمة المسلمين وعلمائهم ان عمل الصالحين حجة في الدين وقد وقع كثير من الصالحين في البدع أو المعاصي عن جهل بالحكم الشرعي ويجوز عقلا ان يخطئ بعض أولئك الصالحين في مسألة ويصيب فيها مثل صاحب مجلة الامام من المعاصرين . ولو شئت لأفشيت سر الطريقة وزدت بيانا ولكن لا محل لذلك هنا ولا حاجة اليه وجملة القول ان صاحب مجلة الامام قد أصاب في قوله ان الرابطة ليست من الدين ولكن يظهر لي انه بالغ في الإنكار حتى جعل الدين محرما لها لذاتها وان لم يرتب عليها محظورا أو نجما شرعا ودينا كما بالغ المنتسبون الى الطريقة فجعلوها دينا كأنه وقع بها التكليف من رب العالمين على جميع المسلمين حتى صار المنكرها كالمنكر بعض ماورد في الكتاب والسنة من أمور الدين . وهذا مما نكره على الفريقين . وأوصي أهل الطريقة بترك المراء والجدل والنز بالالقاء وأن لا يجعلوا ذلك سببا للتفرق او الخلاف في الدين فان ذلك يخرج صاحبه من حظيرة الدين (٣: ١٥٥) ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات وأولئك لهم عذاب عظيم)